TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.3/L.7
21 June 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
الدورة الثالثة
جنيف، ١٩ حزيران/يونية ١٩٩٥

مشروع تقرير اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية عن دورتها الثالثة

المقرر: السيد م. نيشيوكا (اليابان)

المقدمة والبنود ٣ و٤ و٥

المتحدثون:

الرئيس	فرنسا (عن الاتحاد الأوروبي)
الموظف المسؤول عن الأونكتاد	منظمة الأغذية والزراعة
الأمانة	كولومبيا
اليابان	جمهورية ايران الاسلامية
الصين	

ملحوظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته. وترسل طلبات إدخال التعديلات - باللغة الإنكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الجمعة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E. 8104
Fax No. 907 0056 or 5655
Tel. 907 5656 or 5655

مقدمة

١- عقدت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية دورتها الثالثة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٩ الى ٢٣ حزيران/يونية ١٩٩٥. وعقدت خلال دورتها ... جلسات رسمية و ... جلسات غير رسمية.

البيانات الاستهلالية

٢- قال **الرئيس** إنه يظهر من جديد الآن اهتمام قوي بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في وقت يتسم بالعولمة والتحرير، وإن إقامة "تعاون اقتصادي مفتوح ومرن" يمثل استراتيجية مناسبة لتنمية البلدان النامية ومشاركتها العالمية. وينبغي للجنة، لدى معالجة القضايا المعروضة عليها، أن تضع إجراءات وبرامج ملموسة بشأن التعاون النقدي والمالي والاستثماري، وكذلك بشأن مسألة "المشاورات المنتظمة".

٣- وأضاف قائلا إن محصلة عمل اللجنة الدائمة ستصبح مساهمة هامة في الأونكتاد التاسع، وكذلك في الفريق العامل المقبل الذي سيعقد في وقت لاحق من الصيف في نيويورك عملا بقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩. وقد كلفت اللجنة باستعراض انجازات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية منذ كرتاخينا، وبإرساء أسس العمل المقبل المتعلق بهذا التعاون. وأشار في هذا الصدد الى ضرورة إجراء مناقشة بناءة وموضوعية حول دور التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في جدول أعمال التعاون الدولي.

٤- وأبرز أخيرا أهمية الأونكتاد بوصفه المنظمة الحكومية الدولية الوحيدة التي تتوفر لها ولاية محددة وصريحة وآلية بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبوصفها أيضاً، بمقتضى قرار للجمعية العامة، جهة تنسيق للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في منظومة الأمم المتحدة. وقال إن العمل المقبل المتعلق بهذا التعاون، وعمل اللجنة الدائمة، يتسمان، بالتالي، بأهمية حاسمة. وعلى الرغم من أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يشمل بطبيعته قطاعات متعددة، فإنه يخشى أن يؤدي تقسيم العمل المتعلق بهذا التعاون الى أنشطة قطاعية مختلفة الى جعل هذا العمل محل اهتمام الكثير من الجهات، ولكن من دون أن تقوم به أي جهة من هذه الجهات.

٥- وقال **الموظف المسؤول عن الأونكتاد** إن اهتمام البلدان النامية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لم يخف منذ الدورة الأولى للجنة الدائمة، وإن البلدان الصناعية ومؤسساتها واصلت، في الآن ذاته، دعمها للجهود الخاصة بهذا التعاون. وهذه الجهود تواجه فرصاً وتحديات في السياق الحالي للعولمة والتحرير. وقد تمثلت استجابة البلدان النامية في اتباع نهج منفتح ومرن ازاء التعاون الاقتصادي فيما بينها. ولما كانت عمليتا العولمة والتحرير جليتين بوجه خاص في ميادين النقد والتمويل والاستثمار، فمن المناسب الى حد كبير استعراض تقدم الجهود الخاصة بهذا التعاون في الميادين المذكورة. ومن الأمور الوثيقة الصلة جدا بهذا الموضوع أيضا بحث التعاون فيما بين مؤسسات البلدان النامية.

٦- وقال إن أحد العوائق الرئيسية القائمة أمام التجارة بين بلدان الجنوب والتي يمكن ازالتها يتعلق بالتمويل التجاري والضمانات التجارية، إذ إن المخططات الحالية المتعلقة بهما غير مناسبة. وهناك ندرة خاصة للائتمانات السابقة للشحن، وللتمويل الطويل الأجل والضمانات الطويلة الأجل، كما أن ترتيبات

المدفوعات والمقاصة لا تغطي إلا جزءا صغيرا من التجارة المؤهلة. ولا يوجد اتساق قانوني وتبادل معلومات بشأن استثمارات حافظة الأوراق المالية، أما الاتساق النقدي الموجود في معظم تجمعات التكامل، فهو حديث العهد. ويلزم القيام بالأمور نفسها فيما يتصل بالتعاون بين المؤسسات.

٧- وأضاف قائلاً إن اللجنة الدائمة قد ترغب، أمام هذه التحديات، في أن تزيد من تركيز عملها المتعلق بالتعاون النقدي والمالي والاستثماري والمؤسساتي. فعلى سبيل المثال، يمكن للأونكتاد أن يعمل بصورة مشتركة مع مصارف التنمية الإقليمية بشأن تمويل التجارة، وأن يستكشف سبل تحويل اتفاقات المدفوعات الثنائية الى اتفاقات متعددة الأطراف، وأن يقترح وسائل لتحقيق الاتساق المالي والتعاون القانوني فيما بين البلدان النامية المهتمة بالتعاون في مجال أسواق رؤوس الأموال. وسيلزم أيضا توفير موارد لتوسيع المساعدة التقنية والعمل الميداني.

٨- ومضى قائلا إن هناك تطورين اثنين يؤكدان تزايد أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في سياق العولمة والتحرير وهما: اقتراح مجموعة الـ٧٧ عقد مؤتمر للأمم المتحدة يعنى بالتعاون بين بلدان الجنوب، واختتام جولة أوروغواي. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، تطرح أسئلة حول مدى توافق بعض المبادرات الإقليمية مع النتائج التي تمخضت عنها الجولة. وبالمثل، هناك مجالات في الزراعة وتجارة الأغذية يتعين استكشافها. وأخيرا، هناك مسألة معرفة الى أي مدى ستكون البلدان النامية قادرة على أن تعمل كمجموعة في المفاوضات المقبلة.

٩- وقال في ختام حديثه إن أمانة الأونكتاد اقترحت اتجاهات مقبلة ممكنة لبرنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تتفق مع اتجاهات العصر وتتجنب التداخل مع اختصاصات منظمات أخرى، واضعة في اعتبارها ندرة الموارد والولاية التي أسندتها الجمعية العامة الى الأونكتاد ليعمل بمثابة جهة تنسيق للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الأمم المتحدة. وأضاف قائلاً إن العمل المقبل المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يمكن أن يفيد من المزايا المحددة التي تتوفر للأونكتاد، مثل منظوره العالمي والأقاليمي، وخبرته في القضايا التجارية والنقدية والمالية والاستثمارية، ودوره في تبادل الخبرات المقارنة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في الأمور المتصلة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في سياق التعاون الدولي، وقدرته على خدمة طلبات محددة الغرض.

الفصل الأول

توسيع وتعميق التعاون النقدي والمالي والاستثماري فيما بين البلدان النامية وتعزيز تعاون قطاعات المؤسسات لدى البلدان النامية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

تقييم التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك آثار نتائج جولة أوروغواي على ترتيبات التعاون الاقتصادي والمشاورات المنتظمة فيما بين البلدان النامية، والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات

(البند ٤ من جدول الأعمال)

استعراض برنامج عمل اللجنة الدائمة، مع التشديد بوجه خاص على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع

(البند ٥ من جدول الأعمال)

١٠- كانت معروضة على اللجنة، لنظرها في هذا البند، الوثائق التالية:

"توسيع وتعميق التعاون النقدي والمالي والاستثماري فيما بين البلدان النامية وتعزيز تعاون قطاعات المؤسسات لدى البلدان النامية" (TD/B/CN.3/13) (البند ٣ من جدول الأعمال)؛

"تقييم التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك آثار نتائج جولة أوروغواي على ترتيبات التعاون الاقتصادي والمشاورات المنتظمة فيما بين البلدان النامية، والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات" (TD/B/CN.3/14) (البند ٤ من جدول الأعمال)؛

"استعراض برنامج عمل اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مع تشديد خاص على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع" (TD/B/CN.3/15) (البند ٥ من جدول الأعمال).

١١- قال **مدير شعبة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والبرامج الخاصة**، وهو يعرض هذه البنود، إن التعاون فيما بين البلدان النامية أصبح أكثر انفتاحا ومرونة. ففي إطار البند ٣ من جدول الأعمال، تحلل الوثيقة TD/B/CN.3/13 موضوع توسيع وتعميق التعاون النقدي والمالي والاستثماري وتعزيز التعاون فيما بين

المؤسسات، وتقدم توصيات في هذا الشأن. وفي اطار البند ٤ من جدول الأعمال، إن الفكرة الرئيسية التي تؤكد عليها الوثيقة TD/B/CN.3/14 هي أن تبادل التجارب وتقاسم الخبرة وتواتر الاتصال والتشاور فيما بين البلدان النامية أمور بالغة الأهمية في تمكين هذه البلدان من استخلاص الدروس وتقديم التوصيات لأجل تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها. وفي هذا الصدد، يعتبر الأونكتاد المنظمة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تتوفر لها ولاية صريحة وآلية حكومية دولية بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. أما بخصوص البند ٥ من جدول الأعمال، فهناك ثلاث قضايا رئيسية. أولاً، ينبغي أن يشمل عمل الأونكتاد الجوانب العالمية والأقاليمية؛ ثانياً، ينبغي اعطاء أولوية لتوسيع مشاريع التعاون التقني وتعبئة الموارد في مجالات التعاون الاقتصادي التي تراكمت فيها خبرة لدى الأونكتاد؛ ثالثاً، سيكون الأونكتاد مكاناً مناسباً لبحث ومناقشة قيام تجمعات مختلطة، وترتيبات مخصصة، وتأثير نتائج جولة أوروغواي على التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١٢- وقال ممثل **اليابان** إن حكومته تسلم بتزايد أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، كما أعرب عن ذلك بوضوح وزير خارجيتها في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وممثلوها في اجتماعات الفريق العامل حول "خطة عمل للتنمية" في الاجتماع الأخير للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وأضاف قائلا إن حكومته تدرك التنوع الذي يظهر فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بمستويات تنميتها ونموها. وعلى الرغم من أن الكثير منها ما زال يواجه مشاكل الفقر وركود الاقتصاد وعجز الحساب الجاري، فإن البعض منها، وبخاصة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ينعم بالنمو الاقتصادي. ولذا فإن اليابان تدعو الى اتباع "نهج متمايز"، يمكن بمقتضاه للجهات المانحة أن تقيم تعاوناً يتناسب على وجه التحديد مع مراحل التنمية المتنوعة والاحتياجات المحددة لآحاد البلدان النامية، وهي تنوي توسيع نطاق مساعدتها الإنمائية وفقا لهذه الخطوط. ومن المهم أكثر فأكثر للبلدان النامية المتقدمة نسبياً أن تتقاسم تجارب النجاح الذي حققته في الآونة الأخيرة مع غيرها من البلدان النامية لتكملة الجهود التي تبذلها الجهات المانحة التقليدية؛ ولقد شرعت بعض البلدان النامية في تقديم المساعدة الى بلدان أخرى، وينبغي للجهات المانحة أن تشجع مثل هذه المبادرات. وأردف قائلا إن حكومته تدعو الى هذا النهج لا لتُحل مساعدة البلدان النامية المتقدمة نسبياً محل مساعدة الجهات المانحة، ولا لتقسم البلدان النامية سياسيا الى تجمعات منفصلة، وإنما انطلاقا من اقتناعها بأنه ينبغي مواصلة استراتيجية التنمية المقبلة استنادا الى اعتراف صحيح وواقعي بالحالة الراهنة لآحاد البلدان النامية.

١٣- وقال إن اليابان قامت مثلا، في إطار إقامة ما يسمى بـ"التعاون الثلاثي" بين البلدان النامية المتقدمة نسبياً، والبلدان النامية الأخرى، والجهات المانحة التقليدية، بتنظيم المؤتمر الدولي المعني بالتنمية الأفريقية في طوكيو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ فضلا عن حلقات دراسية وحلقات عمل، بهدف تقاسم خبرات بلدان جنوب شرق آسيا مع البلدان الافريقية. وهذا النهج يمكن أن يكون، في كثير من الأحيان، أكثر استجابة ومكيفاً على وجه التحديد لتلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان المعنية أكثر من البرامج التي تديرها البلدان المتقدمة فقط، لأنه نهج يعكس الخصائص الاقليمية ويقلل من المشاكل اللغوية ومن تكاليف السفر. وتقوم اليابان أيضاً بتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخطة كولومبو، ومنظمة الانتاجية الآسيوية، ومركز تنمية مصايد الأسماك لجنوب شرق آسيا، ومعهد التكنولوجيا الآسيوي.

١٤- وأكد من جديد عزم حكومته على مواصلة تعاونها من خلال اتباع نهج يمكن بواسطته للجهات المانحة والمتلقية أن تبني شراكات بناءة تقوم على الاعتراف الواقعي بحالة التنمية الراهنة. وقال إنه يأمل مخلصاً أن يتواصل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب في الأونكتاد على هذا الأساس.

١٥- وقال ممثل الصين إن الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد مفيدة في المساعدة على فهم قضايا التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وإن البلدان النامية تعقد أهمية متزايدة على التعاون بين بلدان الجنوب بعد انتهاء جولة أوروغواي. فمن ناحية، تتيح نتائج جولة أوروغواي فرصاً جديدة، بينما تطرح، من ناحية أخرى، تحديات جديدة أمام البلدان النامية.

١٦- وعلى الرغم من أن البلدان النامية ما برحت تتقدم، فقد شرعت متأخرة في عملية تنمية مستقلة، وهي تواجه مصاعب جمة. ويتوقع من البلدان المتقدمة أن تساهم في تلك العملية بما لديها من خبرة وبتقديم المساعدة اللازمة. وعلى الرغم من أن المسؤولية الرئيسية عن التنمية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها، فإنه يتوجب إقامة شراكات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بالنظر الى ترابط جميع البلدان.

١٧- وقال إن إطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية يعتبرآلية مفيدة ينبغي الابقاء عليها ومواصلة تحسينها. والدعم الحالي المقدم الى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية غير كاف على الاطلاق، وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفعل المزيد لدعم العملية في المستقبل. وأضاف قائلاً إنه يقدر العمل الذي يقوم به الأونكتاد، الذي يعتبر في وضع فريد لتوفير المزيد من الدعم للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية.

١٨- وقال أخيراً إن الصين ناشطة في تقديم الدعم للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وإنها ستظل تعمل جاهدة، كما في الماضي، من أجل التعاون مع البلدان النامية الأخرى.

١٩- وتحدث ممثل فرنسا باسم الاتحاد الأوروبي فأشار الى تزايد أهمية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في التجارة العالمية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية. وقال إن هذا الأمر يتجلى في مساهمة البلدان النامية في نمو الاقتصاد العالمي وفي تزايد نصيب التجارة بين بلدان الجنوب في التجارة العالمية.

٢٠- وقال إن النتائج التي حققتها بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية تؤكد تكامل اقتصاداتها وتقدم تكاملها الاقليمي. ويمكن للبلدان الافريقية أيضاً أن تتبع نهجاً مماثلاً، وإن كان الطريق سيكون طويلاً في حالتها.

٢١- وأضاف قائلاً إن اختتام جولة أوروغواي يفترض أن يوفر حافزاً قوياً للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، نظراً الى أن تنفيذ نتائج الجولة ومتابعتها يستدعيان المزيد من التكامل الاقليمي فيما بين البلدان النامية، مما يفضي الى تحسين الكفاءة الاقتصادية وتقوية القدرات التفاوضية، على السواء.

٢٢- ومضى قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يساهم مساهمة جوهرية في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبخاصة في اطار اتفاقيات لومي. وقد قامت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتحديد مزايا التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ومن هذه المزايا على سبيل المثال زيادة فاعلية استغلال الامكانات الاقليمية بسبب تخفيض الحواجز التجارية، وزيادة أوجه التكامل،

وزيادة تدفقات الاستثمار نحو الداخل، وزيادة القدرة على امتصاص الصدمات الخارجية، وتحسين آليات تسوية المنازعات. وان لجنة المساعدة الإنمائية تؤيد فكرة إدماج الأبعاد الاقليمية في سياسات المساعدة الإنمائية.

٢٣- وعلى الرغم من أن التعاون بين بلدان الجنوب كان يشكل هدفاً للبلدان النامية طيلة أربعة عقود تقريباً، فان النتائج الملموسة لم تصل بعد الى مستوى التوقعات الأولية، ولا يزال يتعين القيام بالشيء الكثير لتحقيق التعاون الاقتصادي "المفتوح والمرن" الذي أشارت اليه الأمانة. فمن المهم، بالتالي، ايجاد أفضل طريقة يمكن بها للأونكتاد أن يساعد التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على تحقيق امكاناته. وفي هذا الصدد، لا بد من التساؤل عما اذا كان وجود هيئة حكومية دولية متخصصة يمثل أفضل وسيلة لتعزيز للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وما اذا لم يكن من الأفضل تضمين المداولات المتعلقة بكل بند موضوعي أو موضوع يناقش في الأونكتاد بعداً يتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. ويمكن معالجة الاحتياجات المحددة في اجتماعات مخصصة يعقدها مجلس التجارة والتنمية وتكون لها جداول أعمال دقيقة ومحدودة ويحضرها خبراء حقيقيون. وعلى أية حال، ينبغي للأونكتاد أن يركز على الجوانب الأقاليمية لتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مما يعطي أيضاً دوراً أكبر للجان الاقليمية.

٢٤- وقال ممثل **منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة** (الفاو) إن التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، اللذين يكملان ويدعمان بعضهما بعضاً، يعتبران من وسائل العمل ذات الأولوية في أنشطة الفاو. ولقد تعاونت الفاو مع التجمعات الاقاليمية والاقليمية ودون الاقليمية ومع حكومات البلدان النامية واللجان الاقليمية والشبكات وغيرها من الآليات التعاونية في دعم وتنفيذ طائفة واسعة من أنشطة التعاون الاقتصادي والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في ميادين اختصاص الفاو، مثل استراتيجيات وسياسات التنمية الزراعية الاقليمية ودون الاقليمية، وترتيبات الأمن الغذائي فيما بين البلدان، والتجارة الزراعية، والتغذية، ومراقبة الجودة وسلامة الأغذية، وبناء القدرات وادارتها، والتدريب وإقامة شبكات المؤسسات.

٢٥- وأشار المتحدث باسم **مجموعة الـ٧٧** (كولومبيا) إلى أهمية الدورة الثالثة للجنة الدائمة في سياق الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع، الذي سيتقرر فيه مستقبل العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في الأونكتاد. وأعرب عن رغبة مجموعة الـ٧٧ القوية في أن تسفر الدورة عن نتائج موضوعية، ممهدةً السبيل لاتفاقات سياسية تعاونية في المستقبل ومثبتةً الأونكتاد بوصفه الدعامة الأساسية لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٦- وقال، فيما يتعلق بالبندين ٣ و٤ من جدول الأعمال، إن مجموعة الـ٧٧ تأمل في أن يتم التوصل الى استنتاجات متفق عليها بشأن عدد من القضايا. وتتعلق القضية الأولى بتدابير زيادة توافر التمويل التجاري للبلدان النامية، مثل تحويل اتفاقات الائتمان المتبادلة الى اتفاقات متعددة الأطراف، وتعزيز قدرة الأونكتاد على تقديم المساعدة التقنية في مجال التمويل التجاري، وتعزيز تعاونه مع مصارف التنمية الاقليمية. وتتعلق القضية الثانية بدعم عمل الأونكتاد المتعلق بالتعاون في مجال أسواق رؤوس الأموال وتيسير الاستثمار. وتتعلق القضية الثالثة بتشجيع أنشطة الأونكتاد المتعلقة بترتيبات المقاصة والمدفوعات المتعددة الأطراف ودعمه للجنة التنسيق المتعددة الأطراف التابعة لها. وتتعلق القضية الرابعة بتدابير تشجيع اشتراك قطاع الأعمال في عمل الأونكتاد وتنظيم اجتماعات تهدف الى زيادة تعاون قطاع الأعمال. وفي هذا الصدد، ينبغي تأكيد دور نقاط التجارة وشبكات البيانات فيما بين البلدان النامية، فضلاً عن عقد اجتماعات عمل فيما

بين غرف التجارة وغيرها من الهيئات المهنية. وتتعلق أنشطة رئيسية أخرى بتوفير المساعدة للبلدان النامية في تقييم الآثار المترتبة على جولة أوروغواي، وبالمشاورات المنتظمة.

٢٧- وأضاف قائلاً إن مجموعة الـ٧٧ تود أن تأخذ عدداً من النقاط في الاعتبار لدى تقديم تقرير الى مجلس التجارة والتنمية عن العمل الذي تم القيام به منذ مؤتمر كرتاخينا. والنقطة الأولى هي استمرار الحاجة الى أن يكون الأونكتاد بمثابة جهة تنسيق في منظومة الأمم المتحدة بشأن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. فعمل الأونكتاد المتعلق بالتعاون الاقتصادي هذا هو عمل فريد وإن البعد العالمي للأونكتاد، وانخراطه في الشؤون الأقاليمية، وقدرته على الاستعانة بطائفة واسعة من الخبرات المقارنة، هي أمور ينبغي تعبئتها في خدمة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وأخيراً، اكتسب الأونكتاد ميزة نسبية وتراكمت لديه خبرات في ميادين معينة مثل النقد والتمويل والتجارة والاستثمار، وإن المساعدة التجارية والتقنية التي يقدمها تستفيد من هذه الخبرات. وينبغي للجنة الدائمة، تمشياً مع الفقرة ٧٩ من التزام كرتاخينا، أن تقدم تقريراً الى مجلس التجارة والتنمية عن تقييم أنشطتها دون المساس بالهيكل المؤسسي القائم، نظراً الى أن المسائل المؤسسية تقع تحت سلطة المؤتمر وحده.

٢٨- وقال في ختام حديثه إن مجموعة الـ٧٧ تنظر الى برنامج عمل التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والى الآلية المتصلة به بوصفهما جزءا حيوياً من التعاون الإنمائي الدولي. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في أداء دور رئيسي في هذا الشأن وأن يظل الدعامة الأساسية للعمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٩- وأشار المتحدث باسم **المجموعة الآسيوية** (جمهورية ايران الاسلامية) الى أن اللجنة الدائمة، وفقاً للولاية المسندة اليها بموجب التزام كرتاخينا، هي محفل لضمان دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، وإن المجالات المحددة في الوثيقة TD/B/CN.3/15 بوصفها اتجاهات مقبلة مقترحة لبرنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية تعتبر مقومات لا غنى عنها لأي نهج فردي أو جماعي إزاء التنمية. غير أنه يوجد في الواقع بعض التداخل بين المناقشات الجارية في اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ومناقشات لجان وأفرقة عاملة مخصصة أخرى.

٣٠- وفيما يتعلق بدمج قطاع المؤسسات في عملية التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، قال إنه ما زالت هناك مشاكل أساسية كثيرة يمكن أن تبقي مؤسسات البلدان النامية في وضع حرج، ذلك أن أوجه الرقابة القائمة، وعدم وضوح القواعد، ووجود حواجز غير تعريفية، أمور تحد من أنشطتها. وينبغي ايلاء الأولوية الى الاستثمارات والمشروعات المشتركة، التي، اذا ما تجسدت، يمكن أن تولد إمكانات كبيرة وأن تخلق آثار مضاعفة في البلدان النامية من حيث توليد الثروة والدينامية.

٣١- وفيما يتعلق بالتوجه الأساسي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، قال إنه على الرغم من أن التجارة فيما بين البلدان النامية لها مزايا لا يشك فيها أحد، فإن التعاون الاقليمي ينبغي ألا يكون منكفئاً على ذاته. وينبغي أن يكون التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية متطلعاً نحو الخارج، كما ورد في وثائق الأمانة.

٣٢- وفيما يتعلق بالعوائق التي تواجهها عملية التكامل، قال إن معظم التجمعات، وبخاصة التجمعات التي ما زالت في المرحلة الأولى من تنميتها (على سبيل المثال رابطة أمم جنوب شرق آسيا في الستينات أو أقل البلدان نمواً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التسعينات) تفتقر الى القوة الشرائية، والى هيكل مالي وتجاري متين يمكن استخدامه لحفز ودعم نمط من الأنشطة المركزة جيداً والمكتفية ذاتياً يمكن أن يحدد شكل التعاون بين بلدان التجمعات والنمو فيها.

٣٣- وأكد أهمية دور رأس المال والدراية التكنولوجية في تحقيق أية طفرة في الأنشطة التجارية في أطر التعاون الخاصة بالبلدان النامية. وقد وصلت بعض جهود التكامل الى طريق مسدود، نظرا إلى أن السلع الأساسية والمواد الخام تمثل القسم الأكبر من صادرات البلدان المعنية، وإلى أن البلدان المتقدمة التي تتوفر لديها قدرات تجهيز واسعة النطاق ما زالت تشكل، بالتالي، المقاصد النهائية لجزء كبير من صادرات البلدان النامية.

٣٤- وقال إن هذه الخاصية التي تتصف بها التجارة بين الشمال والجنوب تمثل تحدياً من حيث دمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي السائر أكثر فأكثر نحو العولمة والتحرير. وينبغي للجنة الدائمة أن تحدد آفاقاً وتعين برامج ومبادئ توجيهية لتنفيذها، بينما ينبغي لأطراف التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية أن تأتي بمشاريع قابلة للحياة تجذب البلدان المانحة. وأخيراً، ينبغي إعادة توجيه عمليات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بهدف ربط الامكانات المحلية الحقيقية للبلدان النامية وإقامة الشبكات فيما بينها وتوجيهها في سياق الاقتصاد العالمي. وسيتطلب ذلك المزيد من التفاعل بين جهود التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والجهات الفاعلة المهيمنة في التجارة العالمية وزيادة توجيه الضوابط المتعددة الأطراف صوب التنمية.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

الف - افتتاح الدورة

٣٥ افتتح السيد ب. اليبور (جمهورية ايران الاسلامية)، نائب رئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في دورتها الثانية، الدورة الثالثة للجنة في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ في قصر الأمم، جنيف.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٣٦- انتخبت اللجنة الدائمة في جلستها العامة (الافتتاحية) التاسعة المعقودة يوم الاثنين ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ أعضاء مكتب دورتها الثالثة على النحو التالي:

الرئيس: السيد ب. ب. لاكول (نيبال)

نواب الرئيس: السيد أ. كيناس (اليونان)
السيد م. منغاشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)
السيد ش. أمورين (اوروغواي)
السيد و. برودجوارسيتو (اندونيسيا)
السيد ف. سكاياروف (الاتحاد الروسي)

المقرر: السيد م. نيشيوكا (اليابان)

جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣٧- اعتمدت اللجنة الدائمة، في جلستها العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/CN.3/12). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- توسيع وتعميق التعاون النقدي والمالي والاستثماري فيما بين البلدان النامية وتعزيز تعاون قطاعات المؤسسات لدى البلدان النامية

٤- تقييم التطورات الرئيسية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بما في ذلك آثار نتائج جولة أوروغواي على ترتيبات التعاون الاقتصادي والمشاورات المنتظمة فيما بين البلدان النامية، والدعم التقني والمساعدة وتنمية المهارات

٥- استعراض برنامج عمل اللجنة الدائمة مع تشديد خاص على الأعمال التحضيرية للأونكتاد التاسع

٦- مسائل أخرى

٧- اعتماد تقرير اللجنة الدائمة إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - مسائل أخرى

(البند ٦ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]

هاء - اعتماد تقرير اللجنة الدائمة الى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]